وزير التربية: المنظمة تعلن عنها 3 ديسمبر المقبل.. والكويت تستضيف تكريم الفائزين

إعادة إطلاق جائزة «يونسكو ـ الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد» لتمكين ذوي الإعاقة رقمياً

إعادة إطلاق الجائزة تجسّد التزام الكويت بمواصلة دعم المبادرات الإنسانية والتنموية وتعزيز حقوق ذوي الإعاقة

آلاء خليفة

أعلن وزير التربية م.سيد جلال الطبطبائي أمس السبت إعادة إطلاق جائزة يونسكو ـ الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح للتمكين الرقمي للأشخاص ذوي الإعاقة، مشيرا إلى أن دولة الكويت ستستضيف حفل تسليم الجائزة وتكريم الفائزين في ديسمبر 2027.

وقال الوزير الطبطبائي في بيان إن ذلك يأتي بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو)، في خطوة تعكس التزام الكويت بمواصلة دعم المبادرات الإنسانية والتنموية، وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتوسيع فرص استفادتهم من المعرفة والتكنولوجيا والخدمات الرقمية.

وأوضح الوزير الطبطبائي أن منظمة (يونسكو) ستعلن إعادة إطلاق الجائزة من مقر الأمم المتحدة في نيويورك يوم 3 ديسمبر المقبل، بالتزامن مع إحياء الذكرى العشرين لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وأشار إلى أن دولة الكويت ستستضيف حفل تسليم الجائزة وتكريم الفائزين في ديسمبر من العام المقبل 2027، تزامنا مع اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، بما يعكس مكانة الكويت ودورها في احتضان المبادرات الدولية ذات البعد الإنساني.

وأشار إلى إعداد خطة متكاملة لتنظيم الدورة


وزير التربية م.سيد جلال الطبطبائي

الجديدة من الجائزة، تتضمن مختلف مراحل العمل الإداري والفني والإعلامي، بما يضمن استكمال الترتيبات اللازمة لإعادة إطلاقها وفق الأطر التنظيمية المعتمدة، وبما يعزز حضورها الدولي ويحقق أهدافها في دعم الابتكار الرقمي الموجه للأشخاص ذوي الإعاقة.

وثمن الوزير الطبطبائي في هذا السياق جهود المندوب الدائم لدولة الكويت لدى منظمة (يونسكو) د.علي المضف، مشيدا بمتابعته المستمرة لملف الجائزة وتنسيقه مع المنظمة لاستكمال الإجراءات والترتيبات الخاصة بإعادة إطلاقها من مقر الأمم المتحدة في نيويورك، والتحضير لاستضافة دولة الكويت حفل تسليمها وتكريم الفائزين، مؤكدا أهمية هذا التنسيق في إنجاح الدورة الجديدة وتحقيق أهدافها المنشودة.

وشدد على أن إعادة إطلاق الجائزة تجسد حرص القيادة السياسية على مواصلة دور الكويت في العمل الإنساني الدولي، وتمثل امتدادا للرؤية الإنسانية والتنموية لسمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد، طيب الله ثراه، الذي أولى قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة اهتماما خاصا وحرص على دعم حقوقهم وتعزيز مشاركتهم الفاعلة في المجتمع، لافتا إلى أن استمرارية هذه الجائزة تعكس وفاء دولة الكويت لهذا النهج الإنساني وترسيخ حضور الكويت في المبادرات الدولية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة.

وأعرب الوزير الطبطبائي عن حرص دولة الكويت على انتظام دورات الجائزة بالتنسيق مع منظمة (يونسكو)، والتعريف بالتجارب والمشروعات الفائزة على المستوى الدولي، بما يتيح للجهات التعليمية والمؤسسات المعنية الاستفادة من الحلول والممارسات المتميزة والعمل على تطويرها وتكييفها بما يتناسب مع احتياجات المستفيدين، ويسهم في إزالة الحواجز التي تحد من وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى التعليم والمعلومات والخدمات الرقمية.

وبين أن خطة الدورة الجديدة تتضمن فتح باب الترشيح خلال عام 2027، إلى جانب تنفيذ حملة دولية للتعريف بالجائزة وأهدافها واستقطاب الترشيحات من الأفراد والمؤسسات التي طورت حلولا ومبادرات رقمية مبتكرة من شأنها تحسين فرص وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى التعليم والمعلومات والخدمات، وتعزيز استقلاليتهم ومشاركتهم في مختلف مجالات الحياة.

وأضاف أن الترشيحات ستخضع لدراسة لجنة تحكيم دولية مستقلة تتولى تقييم المشاركات وفق المعايير المعتمدة، ورفع توصياتها إلى المدير العام لمنظمة (يونسكو) لاختيار الفائزين، بما يضمن الشفافية والاستقلالية في عملية التقييم، ويعزز القيمة العلمية والعملية للمشروعات والمبادرات التي تحظى بالتكريم.

وأكد أن إعادة إطلاق الجائزة واستضافة دولة الكويت حفل تكريم الفائزين تمثلان محطة مهمة لتعزيز الشراكة مع منظمة (يونسكو)، وتجديد الالتزام بدعم المبادرات التي تجعل التكنولوجيا أداة فاعلة لتحقيق تكافؤ الفرص والشمول الرقمي، مشددا على مواصلة العمل على ترسيخ مكانة الكويت في دعم القضايا الإنسانية والتعليمية وتوفير بيئة أكثر شمولا تضمن للأشخاص ذوي الإعاقة فرصا متكافئة للمشاركة والإبداع والإسهام في بناء مجتمعات المعرفة.

وتمنح الجائزة مرة كل سنتين، وتبلغ قيمتها الإجمالية 40 ألف دولار توزع بالتساوي بين فائزين، أحدهما عن فئة الأفراد والآخر عن فئة المؤسسات، تقديرا للإسهامات المتميزة والحلول المبتكرة التي تسهم في توظيف التكنولوجيا الرقمية لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة وتيسير وصولهم إلى مصادر المعرفة والخدمات المختلفة.

خلال افتتاح «الملتقى العلمي للحلول الصحية المستدامة»

وزير الصحة: صحة الإنسان تبدأ بالوقاية وبالبيئة المحيطة به والخدمات الصحية المقدمة له

أكثر من 300 مليون شخص حول العالم يعيشون مع أمراض نادرة عددها 7000 مرض

حمود الجابر: تحقيق الاستدامة الصحية مسؤولية مشتركة تتطلب تضافر الجهود


وزير الصحة د.أحمد العوضي ومحافظ الأحمدي الشيخ حمود الجابر خلال افتتاح الملتقى

كونا: أكد وزير الصحة د.أحمد العوضي أن صحة الإنسان تبدأ بالوقاية وبالبيئة المحيطة به وبالخيارات والخدمات الصحية المقدمة له، مشددا على أهمية تكامل العمل المشترك بين الطب والهندسة والصحة العامة والتقنية لتطوير حلول مستدامة تعزز جودة الحياة وتستجيب لاحتياجات المجتمع.

جاء ذلك في كلمة ألقاها الوزير العوضي خلال افتتاح (الملتقى العلمي للحلول الصحية المستدامة) بتنظيم فريق (إنفايرو) بالتعاون مع مدينة العدان الصحية وبمشاركة نخبة من الخبراء والمختصين.

وأشار د.العوضي إلى تقارير منظمة الصحة العالمية التي تفيد بأن أكثر من 55 بالمئة من سكان العالم يعيشون في المدن مع توقعات بارتفاع النسبة إلى 68 في المئة بحلول عام 2050، مؤكدا أن هذا التحول جعل صحة الإنسان وجودة حياته ركيزة أساسية في تخطيط المدن ومستقبلها.

وأضاف أن تقديرات منظمة الصحة العالمية تشير إلى أن أكثر من 300 مليون شخص حول العالم يعيشون مع أمراض نادرة يتجاوز عددها 7000 مرض ويبدأ نحو 70 بالمئة منها في مرحلة الطفولة ما يستدعي التركيز على التشخيص المبكر وتطوير الرعاية المتخصصة ومساندة المرضى وأسرهم بما يصون حقهم في الرعاية والكرامة.

وبين الوزير العوضي أن جهود التحصين العالمية أسهمت وفق تقديرات منظمة الصحة العالمية في إنقاذ ما لا يقل عن 154 مليون إنسان خلال 50 عاما، مؤكدا أن الاستثمار في الوقاية القائمة على العلم والتعاون والاستمرارية يحدث أثرا ملموسا في المجتمعات.

وذكر أن (مختبر الابتكار الصحي) يمثل مساحة مهمة لعرض الأفكار والمشروعات التي تتناول تحديات واقعية وتحولها إلى حلول قابلة للتطبيق مؤكدا أن قيمة الملتقيات العلمية تقاس بما تثمر عنه من تعاون وتوصيات عملية قابلة للمتابعة وأثرها المباشر في صحة الإنسان وجودة حياته.

من جانبه، أكد محافظ الأحمدي الشيخ حمود الجابر في كلمة مماثلة، أن الاستثمار في صحة الإنسان يمثل استثمارا في مستقبل الوطن مبينا أن تحقيق الاستدامة الصحية مسؤولية مشتركة تتطلب تضافر الجهود والتعاون بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. وأوضح أن مفهوم الصحة أصبح اليوم أكثر شمولا إذ لم يعد يقتصر على العلاج والرعاية الطبية فحسب بل يمتد ليشمل الوقاية وجودة البيئة والتخطيط السليم وتوظيف التكنولوجيا والابتكار لخدمة الإنسان.

وأشار إلى أهمية الملتقى في الجمع بين مختلف التخصصات العلمية والعملية لمواجهة التحديات الصحية التي لا يمكن التصدي لها بجهود منفردة وإنما عبر تكامل الخبرات مؤكدا ضرورة دعم الشباب والباحثين وإتاحة الفرصة أمامهم لطرح أفكارهم وإبراز قدراتهم وتحويل إبداعاتهم إلى حلول ومبادرات واقعية تخدم المجتمع. بدورها، قالت رئيسة الملتقى م.فاطمة أشكناني ان الملتقى يهدف إلى جمع أصحاب الاختصاص في الطب والهندسة والصحة العامة والتكنولوجيا لإيجاد حلول تعزز الوقاية وتحسن جودة الحياة قبل الحاجة إلى العلاج.

وكيل «الصحة»: 4 محاور لتقدُّم الأنظمة الصحية

الجسمي: الدقيقة الواحدة قد تصنع فارقاً في إنقاذ حياة المصابين

عبدالكريم العبدالله

أكد وكيل وزارة الصحة الشيخ د.سلمان خليفة الصباح أن تقدم الأنظمة الصحية يرتكز على أربعة محاور رئيسية تتعلق بالرعاية الصحية والأبحاث والتدريب والتعليم والابتكار، مشيرا إلى أن تكاملها يسهم في تحقيق نقلة نوعية ملموسة.

وشدد وكيل «الصحة»، في كلمة ألقاها خلال فعالية «يوم الجهراء للإصابات والحوادث»، التي نظمها قسم الجراحة بمستشفى الجهراء الجديد، بمشاركة نخبة من الخبراء والمتخصصين في جراحة الإصابات والرعاية الجراحية الطارئة، في المسرح الرئيسي بمستشفى الجهراء الجديد، على أهمية المؤتمرات والورش المتخصصة في جراحة الحوادث والأنظمة الصحية، مشيرا إلى انعقاد الفعالية في توقيت مناسب، لما يمثله هذا المجال من دور محوري في منظومة التعامل مع الحوادث وتطوير الأنظمة الصحية.

وأوضح أن تطوير أي نظام صحي يستوجب وجود نظام متكامل وعالي الجودة للحوادث، لافتا إلى أن تبادل الخبرات ونقل المعرفة بين المشاركين والزوار خلال هذه الفعالية يمثل قيمة مضافة مهمة لتعزيز الكفاءات والارتقاء بمستوى الخدمات الصحية المقدمة للمرضى والمصابين.

من جانبه، أكد رئيس قسم الجراحة بالمستشفى د.محمد الجسمي أن أهمية الفعالية تكمن في تزامنها مع الأوضاع الراهنة في المنطقة، مشيرا إلى دورها في رفع كفاءة المنظومة الصحية وتدريب الأطباء، كون الدقيقة الواحدة قد تصنع فارقا في إنقاذ حياة المصاب.

وأوضح أن الوزارة تحرص باستمرار على تبادل الخبرات الطبية مع المنظومات العالمية لإنقاذ أكبر عدد ممكن من المصابين في مختلف الحالات، سواء إصابات الطرق أو الإنشاءات أو النزاعات والحروب، مؤكدا الحرص على أن تكون المنظومة الصحية في مقدمة الجهات المعنية بالحفاظ على الأرواح وإنقاذ المصابين.


وكيل وزارة الصحة د.سلمان الخليفة الصباح مكرماً د.أحمد خاجة بحضور د.عبدالرحمن الشمري ود.محمد الجسمي

108 مساجد بمحافظات الكويت الست أقامت صلاة الاستسقاء طلباً للغيث وعملاً بالسنة النبوية


جانب من أداء صلاة الاستسقاء


تضرع إلى الله طلبا للغوث والسقيا

كونا: أدى المصلون في 108 مساجد موزعة على مختلف محافظات دولة الكويت في الساعة العاشرة والنصف من صباح السبت صلاة الاستسقاء عملا بسنة النبي محمد ﷺ وتضرعا إلى الله تعالى لإنزال الغيث.

وتقام صلاة الاستسقاء عند حدوث الجدب وانقطاع المطر وشدة حاجة الإنسان والحيوان والنبات إلى الماء، وهي سنة مؤكدة تصلى بإمام وعدد ركعاتها اثنتان، تبدأ الأولى بسبع تكبيرات والأخيرة بخمس، وبعد الصلاة يخطب الإمام ثم يدعو ويرفع يديه مع المصلين إلى الخالق جلت قدرته طالبا الغوث والسقيا لعباده وسائر الأحياء.

لحماية أموال المساهمين ومعالجة التضخم الوظيفي وتعزيز الالتزام بنسب التكويت

«الشؤون»: مراجعة تعيينات التعاونيات متواصلة.. والكشف عن اختلالات متنوعة

مراجعة أوضاع عدد من الجمعيات كشفت خلو بعضها من الموظفين الكويتيين

وجود 67 موظفاً تحت مسمى «كاتب» في تعاونية يستدعي مراجعة مبررات التعيينات

كونا: أكدت وزارة الشؤون الاجتماعية السبت مواصلة مراجعة التعيينات في الجمعيات التعاونية بتوجيهات من وزير الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د. أمثال الحويلة لحماية أموال المساهمين ومعالجة التضخم الوظيفي وتعزيز الالتزام بضوابط التوظيف ونسب التكويت.

وقالت الوزارة في بيان صحافي إن مراجعة الأوضاع الوظيفية في عدد من الجمعيات كشفت عن اختلالات شملت خلو بعض الجمعيات من الموظفين الكويتيين ووجود 67 موظفا تحت مسمى (كاتب) في إحدى الجمعيات بما يستدعي مراجعة مبررات هذه التعيينات ومدى الحاجة الفعلية إليها.

وأضافت أن المراجعة أظهرت وجود مسميات وظيفية تستوجب التحقق من ارتباطها بطبيعة النشاط التعاوني منها (مسؤول مطافي) و(مسؤول ملعب) و(مديرة حضانة) و(مدرسة حضانات) و(مساعد مسؤول حضانة) و(مدير ديوانية) و(سكرتير ثاني) و(موظف جوازات).

وأوضحت أن «هذه الإجراءات تأتي ضمن جهود مكافحة الفساد المالي والإداري ومعالجة الاختلالات المتراكمة في منظومة التوظيف وما شاب بعض الممارسات السابقة من شبهات التنفيع والمحسوبية وتغليب المصالح الشخصية على حساب الكفاءة وتكافؤ الفرص ومصلحة المساهمين».

وبينت أنها تعمل على حصر التعيينات القائمة في جميع الجمعيات التعاونية وفرزها ومراجعتها والتحقق من مبرراتها ومدى الحاجة إليها والالتزام بنسب التكويت والضوابط والقرارات المنظمة للتوظيف.

وأكدت التعامل بحزم مع التجاوزات المرصودة وتحرير المخالفات بحق الجمعيات غير الملتزمة واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ومحاسبة مجالس الإدارات عن التجاوزات التي تثبت مسؤوليتها عنها مشددة على أن الجمعيات التعاونية ليست مجالا للمجاملات أو تحقيق المصالح الشخصية والانتخابية على حساب أموال المساهمين.

وذكرت أنها انتهت من إعداد مشروع الكادر الوظيفي والتوصيف الوظيفي الموحد للعاملين بالجمعيات التعاونية ورفعه إلى الجهات المختصة تمهيدا لاعتماده متضمنا توحيد المسميات الوظيفية والهياكل التنظيمية وسلم الرواتب وتحديد الاختصاصات والمسؤوليات والمؤهلات المطلوبة لشغل الوظائف.

وأفادت بأن المشروع يهدف إلى معالجة التضخم الوظيفي وضبط الإنفاق على الرواتب وإغلاق منافذ التنفيع والمحسوبية وتعزيز تكويت الوظائف وترسيخ مبدأ الكفاءة والاستحقاق في التوظيف.

وشددت على خضوع جميع الجمعيات التعاونية دون استثناء للرقابة والتدقيق والمحاسبة وعدم السماح باستمرار الممارسات المخالفة مؤكدة أن وجود تجاوزات موروثة من إدارات سابقة لا يعفي مجالس الإدارات الحالية من مسؤولياتها في تصحيح الأوضاع وحماية أموال المساهمين ووقف الهدر المالي.

فريق الغوص وثّق حطام سفينة في «الزور»: التعامل الفوري مع القطع الغارقة ضرورة

كونا: نجح فريق الغوص الكويتي بالمبرة التطوعية البيئية في توثيق حطام سفينة بمنطقة الزور، داعيا إلى ضرورة التعامل الفوري مع القطع والسفن الغارقة وحطامها التي تشكل خطرا على الملاحة البحرية وتسبب تلوثا بيئيا.

وقال رئيس الفريق وليد الفاضل لـ «كونا» السبت إن غواصي الفريق قاموا بعمليات مسح وتصوير دقيقة لتوثيق الوضع الراهن لمنطقة الحطام التي يبلغ طولها 75 مترا ودراسة تأثيره على القاع هناك والمحيط الحيوي حوله ورفع التقارير التفصيلية للجهات المعنية لإمكانية انتشالها لتجنب إعاقة المشاريع التنموية المقبلة.

وأضاف الفاضل أن بعض الحطام له تأثير مباشر على الملاحة البحرية مؤكدا ضرورة توخي الحذر عند المرور بجانبه وخاصة في الليل أو في الأجواء الضبابية.

وشدد على ضرورة المسارعة في انتشال السفن والقطع البحرية فور تعرضها للغرق وتجنب تركها لفترات طويلة في القاع محذرا من الخطورة الملاحية البالغة التي يفرضها هذا الحطام الحديث على القوارب.

وذكر أن السفن الغارقة والقطع البحرية تعد مصدرا رئيسيا للتلوث البحري نتيجة تسرب الوقود والزيوت والمواد الكيميائية الضارة التي تؤثر سلبا على جودة المياه والحياة الفطرية البحرية.

وحول أبرز الحطام الموجود في بحر الكويت أفاد بوجود سفينتين غارقتين في خور عبدالله وثلاث سفن غارقة شمال وشرق جون الكويت وسفن أخرى عدة في ساحل عشيرج وكذلك سفن بجانب جزر قاروه وأم المرادم وكبر وأخرى حديدية جنوب جزيرة عوهه وأيضا سفينة خشبية شمال جزيرة فيلكا وحطام شعاب عريفجان.

عن مخاطر الحطام قال إنها تهدد الملاحة البحرية وتحدث تلوثا كيميائيا ناتجا عن بقايا الزيوت والوقود ودهانات سامة والمواد الخطرة التي تسبب تلوث المياه وتسمم الأحياء البحرية كما تسبب خطر الانهيار الهيكلي مع مرور السنوات وتآكل الحديد بفعل الأملاح والبكتيريا حيث يصبح الحطام عرضة للانهيار المفاجئ ويشكل خطرا كبيرا على حياة الغواصين.

وأضاف الفاضل أنه من مخاطر الحطام أيضا تغيير سلوك الأحياء البحرية حيث يجذب الحطام أنواعا غازية أو مفترسة تغير التوازن البيئي الطبيعي للمنطقة المحيطة بها وتهدد سلامة البيئة البحرية وما تحويه.

وأوضح أن الفريق يسعى بالتعاون مع الجهات المعنية إلى انتشال هذه السفن من مواقعها، مؤكدا مواصلة الفريق جهوده الميدانية لتوثيق الحطام والسفن الغارقة في بحر الكويت.

وأشاد الفاضل بدور الإدارة العامة لخفر السواحل بسرعة وضع علامات ملاحية لهذه السفن وتوثيقها في الخرائط العالمية الرسمية معربا عن شكره لتعاونهم.


جانب من توثيق الحطام